منه محل العالم وتركه وذهب الفلاسفة الى ان تاثيره في وجود العالم بالايجاب على معنى ان
العالم لازم لذاته كتاثير الشمس بالاضاءة فانه لازم لذاتها واحتج على انه قادر بان وجود
العالم بعد عدمه ينفي كون تاثيره سبحانه بالايجاب والاول ثابت لما بينا من قبل ان
العالم حادث فاما الثاني فبيان المنافاة ان تاثيره في وجود العالم ان كان بالايجاب يلزم
قدمه لانه لا يخلو اما ان لا يتوقف وجوده عنه على شرط او يتوقف على شرط قديم وعلى التقديرين
يلزم تخلف الاثر عن المؤثر التام وهو محال او يتوقف على شرط حادث وهو باطل لان الكلام
في ذلك الشرط بعينه كالكلام في العالم ولزم التسلسل اما حادث كان حدوثه بحدوث شرط اخر حادث اولا والاول ان كان بحدوث
شرط زائل لزم ان يكون كل حادث مشروطا بحادث اخر قبله ويلزم منه حوادث لا اول
لها وكلاهما محال فثبت ان تاثيره في وجود العالم يلزم منه قدمه وينفي الملازم مناف لتعين الملزوم
واذا امتنع كونه موجبا تعين كونه قادرا مختارا اذ لا واسطة بينهما لان صدور الفعل اما مع جواز ان
لا يصدر عنه او مع امتناع ان لا يصدر عنه فان كان الاول كان المؤثر قادرا وان كان الثاني
كان المؤثر موجبا قوله والواسطة غير معقولة اشارة الى الجواب اعتراض على الدليل المذكور توجيهه
ان يقال ما ذكرتم من الدليل لا يقتضي الا ان يكون المؤثر في العالم هو القادر وهو لا يقتضي ان يكون
واجب الوجود سبحانه هو القادر فلم لا يجوز ان يكون الواجب لذاته اقتضى على سبيل الايجاب
موجودا قديما ليس بجسم ولا جسماني قادرا وذلك القادر هو الذي اوجد العالم بالقدرة تقرير الجواب ان
يقال الواسطة بين الواجب والعالم غير معقولة لان ذلك الواجب القادر الذي هو الواسطة
يمتنع ان يكون واجب الوجود لامتناع اجتماع واجبي الوجود ولا يرجح ان يكون غير
الواجب تعالى واذا لم يكن واجبا يكون ممكنا فيكون من جملة العالم لان المراد من العالم ما سوى
الله تعالى فلا يكون واسطة بين الله وبين العالم والا يلزم ان يكون واسطة بين الله ونفسه
وهو محال وفي دفع هذا الاعتراض لا يجوز ان يكون واجب الوجود مقتضيا القادر على
سبيل

بسبيل الايجاب لان القادر حادث لانه التغير والاختلاف والموجب لا يقتضي الا اثرا ثابتا على نهج
واحد غير مختلف وفيه نظر اذ يجوز ان يكون الاختلاف والتغير راجعا الى قدرة القادر لا الى
الموجب قوله ولكن عروض الوجوب والامكان للاثر باعتبارين هذا جواب معارضة الدليل
المذكور توجيه المعارضة ان يقال الدليل الذي ذكرتم وان دل على ان واجب الوجود قادر لكن
عندنا ما ينفيه وذلك لان القادر على التغير الذي ذكرتم وهو انه الذي ان شاء فعل وان شاء ترك
محال ان المؤثر في وجود شيء ان استجمع جميع ما لا بد منه في المؤثرية وجوديا كان او عدميا امتنع
منه الترك لامتناع عدم الاثر عند وجود المؤثر التام بالضرورة فلا يكون متمكنا من الترك فلا
يكون قادرا وان لم يستجمع امتنع الفعل لامتناع وجود الاثر عند عدم المؤثر التام بالضرورة فلم
يتمكن من الفعل فلا يكون قادرا واذا امتنع ان يكون المؤثر قادرا امتنع ان يكون الواجب قادرا
لانه مؤثر توجيه الجواب ان يقال ان المؤثر المختار مستجمع لجميع الشرائط التي لا بد منها في المؤثرية والجملة بان
يكون المؤثر المختار احد ذا مع قدرته التي يستوي بالقياس اليها طرفا الفعل والترك ومع داعيه الذي يرجح
احد الطرفين وترجيح وقوع الفعل بعدها في الوجوب بالقدرة والداعي لا ينافي تمكنه من الفعل والترك
واستواء الطرفين بالنسبة الى القدرة وحدها فان وجوب الفعل باعتبار القدرة والداعي ولا ينافي ن
استواء الطرفين وتمكنه من الفعل والترك بالنسبة الى القدرة وحدها قيل في جواب هذه
المعارضة المستجمع لجميع ما لا بد منه في المؤثرية يكون تارة مصدرا للاثر وتارة لا يكون من غير تغير
حال البتة في الحالين فلا يمتنع الترك وفيه نظر لانه يكون ترجيحا لاحد طرفي الممكن على الاخر بدون مرجح
وتجويزه يقتضي ان يجوز انقلاب الممكن لذاته في وقت واجبا لذاته في وقت اخر فانسد باب
اثبات المصدر لا يقال المختار يجوز ان يختار احد الامرين بلا مرجح وذلك لان الجائع يختار احد الرغيفين
المتساويين من جميع الوجوه ويتركب من ذلك يحيى الطرفين المتساويين (?) الا انا نقول المختار هو الذي يكون فعله بتبعية ارادة و
داعيه والداعي يكفي في الترجيح والجائع والهارب يختار كل منهما احد الشيئين بمرجح لان الترجيح
غير معلوم وعدم العلم لا يقتضي عدم الوقوع قوله واجتماع القدرة على المستقبل مع العدم

ولذا ذكره العارف (?) [illegible] او العدم (?) [illegible]
[illegible] بدون مرجح

٢١٦

Copyright King Saud University